Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 491-507
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.28

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of some macroeconomic variables in controlling the general level of prices in Iraq for the period (2004-2020)

Researcher: Mutawakkil Mansour Hamid
College of Administration and Economics
Tikrit University
cade.2021.77@st.tu.edu.iq

Prof. Dr. Mokfeef Jassim Hamad
College of Administration and Economics
Tikrit University
mokheef_aljubury@yahoo.com

Abstract:

The research aims to understand the relationship between macroeconomic variables and the general level of prices in Iraq, and the extent of the impact of these variables on the general level of prices. In order to reach the goal of the research, an annual time series extended from (2004-2020) was used, and working on analyzing the relationship between the total variables and the general level of prices. Productivity in Iraq, as it is inelastic to changes in domestic demand, so an increase in imports is resorted to, and thus hard currency leaks abroad. The most important proposals made by the research were to work on increasing investment expenditures and directing them towards weak economic sectors in order to increase the contribution of weak sectors to the gross domestic product.

Keywords: Macroeconomics, general price level, currency selling window, spending.

تحليل علاقة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ضبط المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (2004-2020)

الباحث. متوكل منصور حميد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. مخيف جاسم حمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار في العراق، ومدى تأثير تلك المتغيرات على المستوى العام للأسعار وبغية الوصول إلى هدف البحث تم استخدام سلسلة زمنية سنوية ممتدة من (2004-2020)، والعمل على تحليل العلاقة بين المتغيرات الكلية وبين المستوى العام للأسعار وتوصل البحث إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة ترتبط بعلاقة مع المستوى العام للأسعار، فضلا عن ضعف الجهاز الانتاجي في العراق، إذ يكون غير مرن للتغيرات التي تحصل في الطلب المحلي، لذلك يتم اللجوء إلى زيادة الاستيرادات، وبالتالي تسرب العملات الصعبة إلى الخارج. أما أهم المقترحات التي قدمها البحث فكانت، العمل على زيادة النفقات الاستثمارية وتوجيها نحو القطاعات الاقتصادية الضعيفة من أجل زيادة مساهمة القطاعات الضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الكلي، المستوى العام للأسعار، نافذة بيع العملة، الانفاق.

تاريخ الاستلام: 2022/8/4	تاريخ القبول: 2022/8/28	jaes@tu.edu.iq

المقدمة

ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق مع المستوى العام للأسعار بمجموعة من العلاقات المتبادلة التأثير، أو ربما تكون العلاقة أحادية الجانب، فإن المستوى العام للأسعار يرتبط بعلاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ إن زيادة الأسعار تعني زيادة قيم السلع والتي بدورها ترفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لا بد من الإشارة إليها هي سعر الصرف والإنفاق الحكومي واللذان يرتبطان بعلاقة مباشرة مع المستوى العام للأسعار

يعد المستوى العام للأسعار من المشاكل الأساسية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وبالرغم من الاهتمام الواسع بهذه الظاهرة الاقتصادية إلا أنها لا زالت تثير جدلاً واسعاً ما بين الاقتصاديين حول العالم، ويكمن الاختلاف فيما بينهم في أسباب حدوث هذه الظاهرة وكذلك آثارها على النظام الاقتصادي، ويعد المستوى العام للأسعار أهم المؤشرات التي تقيس مدى تحكم الدولة في الاقتصاد الكلي، ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول المتغيرات الاقتصادية الكلية في ما تضمن المبحث الثاني مفهوم المستوى العام للأسعار في ما ركز المبحث الثالث على تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلية وعلاقتها بضبط المستوى العام للأسعار، أما المبحث الرابع: فقد تضمن الاستنتاجات والمقترحات.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

1. الأثار المترتبة للأسعار المرتفعة في العراق؟
2. هل هنالك أثار سلبية من قبل المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى العام للأسعار في العراق؟ ماهي طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والمتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام التحليل الاقتصادي والمساعدة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية الكلية لضمان الحد من ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتطويق آثارها السلبية على الاقتصاد.

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى:

1. دراسة الجانب المفاهيمي المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث والمستوى العام للأسعار.
2. تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في البحث والمستوى العام للأسعار.

فرضية البحث: هناك علاق طردية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، نافذة بيع العملة) على المستوى العام للأسعار في العراق.

المبحث الاول: المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولاً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياساً معيارياً دقيقاً لتقييم الأداء الاقتصادي بين الدول، إذ إنه يشمل قيم السلع النهائية ويستبعد قيم المواد الأولية المستخدمة في إنتاجها، وكذلك يستبعد قيم السلع المستعملة والمبادلات الورقية وغيرها (محمد، 2018: 30-31).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة"، كما عرف على أنه "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب" (سحنون، 2010: 86).

كما ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة (صخري، 2005: 2).

ويمكن تعريفهُ على أنه جميع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في اقتصاد ما لمختلف الانشطة الاقتصادية (الصناعية والزراعية وغيرها) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ثانياً. العوامل المحددة للناتج المحلي الاجمالي: من خلال الناتج المحلي الإجمالي التي عكست مستوى النشاط الاقتصادي المحلي، أيضا هناك عوامل محددة للناتج المحلي الإجمالي تؤثر بمستوى ذلك النشاط والذي يتأثر بالظروف المحيطة وهي (السلمان والبكر، 2016: 29):

1. الظروف والكوارث الطبيعية الخارجة عن إرادة الإنسان والتوقعات والتي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والفيضانات وغيرها، والتي تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي.
2. عدم الاستقرار السياسي والأمني للدولة، كالحروب التي تتوقف بسببها المصانع أو يحصل إرباك في كمية السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة بسببها فيكون أثرها مدمراً للناتج المحلي الإجمالي.
3. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج، والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج من السلع محلياً، وبالتالي تؤثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
4. مستوى التقدم التكنولوجي للدولة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل.

ثالثاً. مفهوم واهمية الإنفاق الحكومي: ينحصر مفهوم الإنفاق الحكومي في كونه المصروفات التي تقوم الحكومة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع، ويرتبط الإنفاق العام بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة المستوى العام لأسعار (خضير وعبد الله، 2018: 22).

رابعاً. عناصر الانفاق الحكومي: إن الانفاق الحكومي يتضمن العناصر الأساسية الآتية (زغير، 2017، 10-12):

1. **مبلغ من النقود:** إن كل ما تنفقه الدولة بغية الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وشراء السلع الرأسمالية اللازمة لعملات الإنتاج ومنح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن تتخذ تلك النفقات الشكل النقدي.
2. **يصدر من الذمة المالية للدولة**: يجب أن يصدر الإنفاق الحكومي من الذمة المالية للدولة أو شخص معنوي (يخضع للقانون العام)، أو هيئات عامة قومية أو محلية أو مؤسسات عامة، لذا فإن النفقات العامة التي تصدر من الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص) حتى وإن كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة كتوفير الكهرباء والماء الصالح للشرب أو شق الطرقات فهي لا تعد إنفاقاً عاماً.
3. **تحقيق منفعة عامة**: لا يمكن عدّ النفقات الحكومية نفقات عامة إلا إذا كان هدفها إشباع الحاجة العامة، أي تحقيق النفع العام أو مصلحة عامة، لذا لا تعد من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة للأفراد.

خامساً. أهمية الانفاق الحكومي: تكمن اهمية الانفاق الحكومي في ما يأتي (حسين، 2019: 8-9):

1. زيادة الدخول الحقيقية للأفراد من خلال زيادة النفقات الاجتماعية (الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية)، أو جعلها مجانية أو بأسعار رمزية.

2. دعم الاستثمار والبنية التحتية بزيادة النفقات الاقتصادية على القطاع الصناعي.
3. تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم من خلال إعادة توزيع الدخل.
4. تطوير رأس المال الاجتماعي من خلال دعم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء فضلا عن نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصرف الصحي.
5. توفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي من خلال (المساهمات والإعانات والرواتب التقاعدية والتعويضات).

سادساً. نافذة بيع العملة الأجنبية: المفهوم والاهداف:

1. **مفهوم نافذة بيع العملة الأجنبية**: هي أحد الأساليب والأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية في الاقتصاد ذو (العمق المالي[1]) الضعيف أو المتوسط، وذلك بغية التدخل في سوق الصرف بهدف ضبط المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف، وهي تمثل أحد أنواع مزاد العملة لكنها في اتجاه واحد فقط، ويستخدمها البنك المركزي لتغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الأجنبية، وذلك بهدف ضبط المستوى العام للأسعار وسعر الصرف (مهدي وعبد الحسين، 2019: 134).

وتختلف عمليات السوق المفتوحة عن نافذة بيع العملة الأجنبية، إذ إن الأخيرة تقتصر عملياتها على بيع البنك المركزي للعملة الأجنبية فقط، بينما تشتمل عمليات السوق المفتوحة على بيع وشراء الأوراق المالية (السندات الحكومية، السندات العامة، الاذونات التجارية)، ويكون تأثيرها مباشراً على عرض النقد المتداول في السوق وعلى الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأفراد، بالإضافة لتأثيرها على سعر الفائدة، ما يعني بأن نافذة بيع العملة تعد جزءاً من عمليات السوق المفتوحة لكونها تختص ببيع النقد الأجنبي فقط، وقد شاع استخدامها في الاقتصادات الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اعتماد آليات السوق بهدف معالجة وضبط المستوى العام للأسعار (داغر ومحمد، 2017: 299-301).

2. **اهداف نافذة بيع العملة الاجنبية:** تسعى البنوك المركزية وخاصة في البلدان الريعية التي تستخدم هذه السياسة إلى تحقيق أهداف عدة أهمها (صلال وراضي، 2019: 171):

أ. ضبط المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، عن طريق المحافظة على سعر صرف توازني.
ب. تحقيق التوازن في السوق النقدية وتحسين فرص الاستقرار المالي.
ج. تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي يحتاجها السوق.
د. توحيد أسعار الصرف.
ه. رفع القدرة الشرائية من خلال تحسين الدخل الحقيقي لذوي الدخول المحدودة.
و. تعد مصدر لتمويل المصارف بالعملة الأجنبية لتمكينها من إجراء تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

[1] العمق المالي: وهو مجموع الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، راجع (الشيخلي، 2019: 23)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 491-507
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.28

المبحث الثاني. مفهوم المستوى العام للأسعار

اولاً. مفهوم المستوى العام للأسعار: يقصد بالمستوى العام للأسعار بمتوسط أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، أي أن المستوى العام للأسعار خلال سنة معينة يعني متوسط أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في تلك السنة (بعلي ونايلي، 2019: 23).

وقد كان المستوى العام للأسعار محل جدل ونقاش دائم خاصةً ما بين المدارس الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتهم النظرية الكلاسيكية التي أسندت التغيرات في الدخل والتوظيف إلى عرض النقود، وبالتالي تؤدي تلك التغيرات إلى التغير في الأسعار، أما النظرية الكينزية فقد أسندت التغير في الأسعار للتغير في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية فقد بينت بأن للسياسة النقدية أثر في مستوى الأسعار لكنه في المدى الطويل، وكذلك بين الكلاسيكيون الجدد بأن التغير في الأسعار يعود للإجراءات النقدية غير المتوقعة وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الكافية (حميدة ومحمد، 2021: 102).

إن المستوى العام للأسعار يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات ذات الصفة السعرية، في حين يتأثر بشكل غير مباشر بالمتغيرات ذات الصفة الحقيقة، لذا من الضرورة ايلاء المتغيرات ذات الصفة السعرية أهمية أكبر من المتغيرات الحقيقة عند وضع سياسة الاستقرار السعري (الشمري والطائي، 2014: 54).

ويعد التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً في تفسير المستوى العام للأسعار، غير أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى الانقسام في الآراء حول تحديد مفهوم التضخم فهو يستخدم لوصف حالات عدة مختلفة منها (الونداوي، 2010: 116):

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. ارتفاع الدخول النقدية كالأجور أو الأرباح.
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وأنه ليس من الضروري أن تتحرك تلك الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد.

ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات المستهلكين، ويمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار سلة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك الأسري بالإنفاق عليها لأغراض المعيشة (الجريدي، 2020: 14).

ومن التعاريف الأكثر شيوعاً للتضخم هو "الارتفاع العام والمستمر في الأسعار عبر الزمن"، كما يعرف بعدّه ظاهرة نقدية على أنه "زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية، أو التوسع في خلق الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود (بهلول وحماد والدهاش، 2019: 300).

ويعرف على أنه "حركة صعودية ذاتية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، ناتجة عن اختلال بين فائض الطلب الكلي الزائد عن العرض الكلي، وعن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود (عزري، 2020: 80).

ويعرف الباحثان التضخم بأنه يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهو حالة يسببها الاداء الاقتصادي من خلال السياسات والممارسات الرأسمالية والتي تعكس حالة من حالات

الفوضى الاجتماعية لبعض فئات المجتمع والتي تكون غير قادرة على اشباع حاجاتها الأساسية وتكون اوضاعهم الاقتصادية مهددة مما يترتب عليها اثار اجتماعية سلبية.

ثانياً. علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمستوى العام للأسعار

1. **علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالمستوى العام للأسعار:** إن العلاقة المتفق عليها على نطاق واسع في الاقتصاد الكلي ما بين الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار هي أن انخفاض المستوى العام للأسعار هو شرط ضروري لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الجدل حول العلاقة الدقيقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا يزال قائماً، وإن مسألة وجود الارتباط فيما بينهما قد لاقت اهتماماً كبيراً، وقد قدمت مدارس الفكر المختلفة دلائل مختلفة عن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إذ يعتقد بعضهم أن التضخم ضروري للنمو الاقتصادي، بينما يرى النقديون بأن التضخم يضر بالنمو الاقتصادي (Qaiser & Kasim, 2009: 1).

وقد بينت العديد من الدراسات التجريبية في الدول الصناعية والمتقدمة أن العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة سلبية، وعلى العكس من ذلك، وجدت الدراسات التي تركز على البلدان النامية وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي (Svigir & Milos, 2017: 91).

2. **علاقة سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار:** تبرز العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من خلال قناة تخفيض قيمة العملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار محلياً نتيجة ارتفاع الواردات، إلا أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، وبدائل الواردات محلياً (سويح وبن طيرش، 2020: 178)

إن تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤدى إلى زيادة الصادرات، وذلك من خلال الزيادة التي ستحصل في أسعار السلع الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى تحوّل الانفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية (عوض ومهدي، 2021: 229-230).

3. **علاقة الإنفاق الحكومي بالمستوى العام للأسعار:** تتمثل العلاقة ما بين الإنفاق الحكومي في أهم آلية لانتقال أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار وتحديداً في البلدان النامية، وذلك من خلال إجمالي الطلب، إذ يرتفع الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص، وبالنظر إلى عدم مرونة إجمالي العرض في الأجل القصير، لذا تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب إلى ارتفاع المستوى العام الأسعار (Tai, 2014: 5).

المبحث الثالث: تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلية وعلاقتها بضبط المستوى العام للأسعار

تعدّ المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من المؤثرات الهامة على الاقتصاد ككل، إذ إن التغيرات التي تحصل في المتغيرات الكلية تؤدي إلى تقلب في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في البلاد، لذلك يجب المحافظة على تلك المتغيرات من أجل الوصول إلى الآثار الاقتصادية المخططة أو المرغوبة، أو العمل على احداث تغييرات مقصودة في المتغيرات الاقتصادية احدهما أو مجموعة من تلك المتغيرات نتيجة للوصول إلى أهداف محددة وسيتم في هذا المبحث التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية والعوامل المؤثرة في العراق فيها وكما يأتي:

أولاً. تطورات الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول رقم (1) السلسلة الزمنية لمجموع الأنشطة السلعية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ويتضح بأنها كانت متزايدة خلال الفترة (2004-2016)،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 491-507
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.28

إذ بعد أن كانت بواقع (66 تريليون دينار تقريباً) في عام 2004 أصبحت بواقع (153 تريليون دينار تقريباً) في عام 2016 ويعزى سبب هذا التزايد إلى تطورات الكميات المصدرة من النفط الخام فضلا عن التزايد المستمر في أسعار بيع النفط الخام، وانخفضت السلسلة في عامي 2017 و2018 لتصبح بواقع (144 تريليون دينار تقريباً) و(139 تريليون دينار تقريباً) على التوالي، ويرجع سبب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وذلك لأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي (احادي الجانب) يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط، وبهذا فأن الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط والطلب الخارجي لهُ وبذلك فهو يتأثر بالظروف والأحداث العالمية، وعاودت السلسلة التزايد في عام 2019 لتصبح بواقع (159 تريليون دينار تقريباً) بعد الانتعاش النسبي لأسعار النفط، إلا أنها تراجعت لتصبح بواقع (134 تريليون دينار تقريباً) في عام 2020 وذلك بسبب انتشار فيروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، وبالرغم من تدهورها في عام 2020 إلا أن نسبة مساهمتها بقيت نفس النسبة في عامي 2019 و2020 ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بشكل عام.

الجدول (1): الناتج المحلي الإجمالي العراقي للفترة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الأنشطة السلعية		الأنشطة التوزيعية		الأنشطة الخدمية		الناتج المحلي الاجمالي
2004	66372429	65%	18939609	19%	16923002	17%	102235040
2005	66507138	64%	19378767	19%	18087275	17%	103973180
2006	70145153	64%	16994260	15%	22704321	21%	109843734
2007	72487750	65%	15848630	14%	23624851	21%	111961231
2008	79987684	66%	17042118	14%	24698132	20%	121727934
2009	82310771	66%	16893791	13%	26252681	21%	125457243
2010	86894070	65%	19059024	14%	27483879	21%	133436973
2011	93687576	65%	20606755	14%	29272146	20%	143566477
2012	106889978	65%	27361773	17%	29261539	18%	163513290
2013	114174194	65%	30604952	17%	30904235	18%	175683381
2014	116535079	66%	30053041	17%	29277056	17%	175865176
2015	126768779	69%	30709147	17%	27019649	15%	184497575
2016	152587126	73%	30617966	15%	26781280	13%	209986372
2017	143801758	71%	31727300	16%	27079113	13%	202608171
2018	139231755	69%	34491917	17%	27171957	14%	200895629
2019	158693290	71%	36745467	16%	29619612	13%	225058369
2020	133557027	71%	29180355	15%	26661187	14%	189398569

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي لإحصاء / مديرية الحسابات القومية، سنوات متعددة.

يتضح من الجدول رقم (1) بأن السلسلة الزمنية لنسبة مساهمة الأنشطة السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد كانت متباينة طيلة فترة الدراسة، وكانت أقل نسبة لها وبواقع (64%) في عامي 2005 و2006 وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والاحداث التي شهدها العراق وما تبعها من حروب، أما أعلى نسبة لها كانت في عام 2016 وبواقع (73%) وذلك بعد تحرير العديد من

المناطق من سيطرة الارهابيين وفتح الطرق التجارية الرئيسية وعودة النشاط الاقتصادي لسابق عهده فضلا عن ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية، أما متوسطها لكامل الفترة فقط بلغ (67%) وهي نسبة كبيرة تبين اعتماد العراق الكبير على واردات بيع النفط الخام.

كما ويتضح السلسلة الزمنية لمجموع الأنشطة التوزيعية في العراق للفترة (2004-2020) والتي كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، ويتضح بأن أعلى قيمة لها كانت في عام 2019 وبواقع (37 تريليون دينار تقريباً)، أما أقل قيمة لها فقد كانت في عام 2007 وبواقع (16 تريليون دينار تقريباً)، أما السلسلة الزمنية لنسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية فقد كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، وإن أقل قيمة لها كانت في عام 2009 وبواقع (13%) وذلك نتيجةً لتنامي الأنشطة السلعية والخدمية وخاصةً قطاع الصناعات التحويلية مما أدى إلى تدني نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية بالرغم من تدهورها الطفيف وبواقع (1 تريليون دينار تقريباً)، أما أعلى نسبة لها فقد كانت في عامي 2004 و2005 وبواقع (19%) وذلك بفعل تدني مجموع الأنشطة السلعية والخدمية إذ كانتا بأقل قيمة لها خلال مدة الدراسة، أما متوسط نسبة المساهمة لكامل الفترة فقد بلغ (16%) اي أنها متراجعة، ما يعني بأن العراق بحاجة لتطوير القطاع التوزيعي لتقليل اعتماده على النشاط الاستخراجي أسوة بالدول النفطية التي وضعت خططاً للنهوض بهذا القطاع المهم.

أما السلسلة الزمنية لمجموع الأنشطة الخدمية في العراق للفترة (2004-2020)، فيتضح بأنها كانت متزايدة خلال الفترة (2004-2013) إذ أصبحت في عام 2013 بواقع (31 تريليون دينار تقريباً) بعد أن كانت في عام 2004 بواقع (17 تريليون دينار تقريباً)، وهو ما يؤشر تنامي هذا القطاع خلال هذه الفترة جنباً إلى جنب مع تنامي الأنشطة السلعية، ويرجع سبب ذلك إلى التنامي الكبير في الأنشطة الخدمية الحكومية أما خلال الفترة (2014-2016) فقد تدهور قطاع الخدمات ليصبح في عام 2014 بواقع (29 تريليون دينار تقريباً) واستمر بالانخفاض ليصبح في عام 2016 بواقع (27 تريليون دينار تقريباً)، وهذا يفسر تأثر هذا القطاع بالاضطرابات الأمنية التي حدثت من بعد أحداث التاسع من حزيران لعام 2014 المتمثلة بالحرب مع التنظيمات الارهابية وما تبعها من إجراءات، أما خلال الفترة (2017-2019) عاود قطاع الخدمات التزايد نتيجة نتحسن الظروف الأمنية وتحرير المناطق من العناصر المسلحة ليصبح في عام 2017 بواقع (27 تريليون دينار تقريباً) ويستمر بعدها بالتزايد ليصبح في عام 2019 بواقع (30 تريليون دينار تقريباً)، أما في عام 2020 فقد تدهورت السلسلة الزمنية لمجموع الأنشطة الخدمية وأصبحت بواقع (27 تريليون دينار تقريباً) وذلك بسبب إجراءات منع التنقل المفروضة بسبب انتشار فيروس كورونا، أما السلسلة الزمنية لنسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، ويتضح بأنها مرتفعة جداً خلال الفترة (2006-2011) وعند مقارنة النسب بين السنوات سنجدها ثابتة نسبياً وبواقع (21% تقريباً) بالرغم من تزايدها المستمر، ويعود سبب ذلك للتزايد المستمر في سلسلتي الأنشطة السلعية والتوزيعية مع الثبات النسبي لنسبة مساهمتيهما خلال الفترة ذاتها، ونلاحظ بأن نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية كانت متناقصة بشكل عام خلال الفترة (2012-2020) وذلك لتزايد الأهمية النسبية للأنشطة السلعية نتيجةً للتزايد المستمر في صادرات النفط الخام خلال الفترة نفسها، لذا كانت أقل نسبة مساهمة للأنشطة الخدمية خلال مدة الدراسة هي (13%) خلال السنوات 2016 و2017 و2019 والتي كان فيها مجموع الأنشطة السلعية بأعلى قيمة له.

ومن خلال يتضح بأن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي المتكونة من مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)، ويتضح بأنها كانت متزايد خلال الفترة (2004-2016) إذ أصبحت في عام 2016 بواقع (210 تريليون دينار تقريباً) بعد أن كانت في عام 2004 بواقع (102 تريليون دينار تقريباً) ويعود ذلك لتنامي صادرات العراق للنفط الخام، أما خلال العامين 2017 و2018 تدهورت سلسلته الزمنية لتصبح بواقع (203 تريليون دينار تقريباً) و(201 تريليون دينار تقريباً) على التوالي، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بيع النفط الخام العالمية، وبعد تعافيها في عام 2019 عاودت سلسلة الناتج المحلي الإجمالي تزايدها لتصبح بواقع (225 تريليون دينار تقريباً)، أما في عام 2020 سجل الناتج المحلي الإجمالي العراقي تراجعاً كبيراً ليصبح بواقع (189 تريليون دينار تقريباً) وذلك حسب التقديرات الأولية لمديرية الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بسبب انتشار فيروس كورونا لتوقف العديد من المصانع الأوروبية عن الانتاج.

مما سبق يتضح الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي وأحادي الجانب، إذ يعتمد على إيرادات بيع النفط الخام التي تتأثر بشكل كبير بمعدل الأسعار التي تتأثر بالأزمات المالية والكوارث الطبيعية وإن على العراق وضع الخطط اللازمة للحيلولة دون اعتماده الكامل على القطاع الاستخراجي وتنويع هيكل انتاجه.

ثانياً. تحليل اتجاهات الانفاق الحكومي: إن لدراسة تطورات الإنفاق الحكومي وفق قسميه الاستهلاكي والاستثماري هو ذات أهمية كبيرة في معرفة تغيرات الأهمية النسبية فيما بينهما، ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة العراقية وفي أعقاب أحداث حزيران من عام 2014 والتي تمثل الحرب ضد العصابات الارهابية في البلاد وبالتالي انشغال الدولة في محاربة المجاميع المسلحة اتخذت إجراءات تقشفية وقامت بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي. ويتضح من الجدول رقم (2) الآتي السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي الإجمالي، إذ كان في عام 2013 بواقع (78747 مليار دينار) وأصبح في عام 2014 (58625 مليار دينار) واستمر الانخفاض فيه حتى عام 2016 حيث أصبح (51173 مليار دينار)، كما وتم تخفيض الإنفاق الاستثماري بنسبة أكبر من الإنفاق الاستهلاكي، إذ نلاحظ تخفيضه من (40381 مليار دينار) في عام 2013 إلى (24931 مليار دينار) في عام 2014 واستمر بالانخفاض حتى بلغ في عام 2016 (15894 مليار دينار).

ويتضح من الجدول رقم (2) سلسلة الزمنية الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتي كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، وإن أعلى قيمة لها كانت في عام 2019 وبواقع (87301 مليار دينار) وذلك بسبب زيادة عدد الموظفين الحكوميين وزيادة الرواتب، أما أقل قيمة لها كانت (27066 مليار ينار) وذلك في عام 2005 بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة والتي شهدها العراق في السنة نفسها (الايويس، 2020: 66).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 491-507
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.28

الجدول (2): تطورات الإنفاق الحكومي في العراق للفترة (2004-2020)

السنة	الإنفاق العام (مليار دينار)	الإنفاق الجاري (مليار دينار)	الأهمية النسبية%	الإنفاق الاستثماري (مليار دينار)	الأهمية النسبية%
2004	31521	27597	87.6	3924	12.4
2005	30831	27066	87.8	3765	12.2
2006	37494	32218	85.9	5276	14.1
2007	39309	32720	83.2	6589	16.8
2008	67277	52301	77.7	14976	22.3
2009	55589	45941	82.6	9648	17.4
2010	70094	54541	77.8	15553	22.2
2011	78758	60926	77.4	17832	22.6
2012	105139	75789	72.1	29350	27.9
2013	119128	78747	66.1	40381	33.9
2014	83556	58625	70.2	24931	29.8
2015	70397	51832	73.6	18565	26.4
2016	67067	51173	76.3	15894	23.7
2017	75490	59026	78.2	16464	21.8
2018	80873	67053	82.9	13820	17.1
2019	111728	87301	78.1	24427	21.9
2020	76083	72874	95.7	3209	4.3

المصدر: وزارة المالية العراقية/ الحسابات الختامية للسنوات (2004-2019)
البنك المركزي العراقي/ التقارير الاقتصادية للسنوات (2004-2019):

كما يتضح من الجدول رقم (2) قيم الإنفاق الحكومي الاستثماري، والذي كانت سلسلته الزمنية متباينة طيلة فترة الدراسة أيضاً، وإن أعلى قيمة لها كانت في عام 2013 وبواقع (40381 مليار دينار) وذلك بسبب زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، أما أقل قيمة لها كانت (3209 مليار دينار) وذلك في عام 2020 وكانت نتيجة لأحداث وباء كورونا وما أعقبه من انخفاض أسعار النفط والذي يعد المصدر الأبرز للإيرادات العراقية والذي يستحوذ على 90% من الايرادات العامة للحكومة وبذلك قامت الحكومة بتخفيض النفقات، وأن هذا الانخفاض كان بسبب انتشار فيروس كورونا وتوقف اغلب المشاريع عن العمل بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها الحكومة فضلا عن تدني مستوى الإيرادات الحكومية التي مر بها الاقتصاد العراقي مما أدى تقليص الإنفاق الحكومي الاستثماري لجميع القطاعات (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 46-48).

أما الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي فقد كانت أعلى قيمة لها في عام 2020 وبواقع (95,7%) وقابلتها أقل قيمة للإنفاق الاستثماري وبواقع (4,3%)، أما أقل قيمة للإنفاق الاستهلاكي فقد كانت في عام 2013 وبواقع (66% تقريباً) قابلتها أعلى قيمة للإنفاق الاستثماري في نفس السنة وبواقع (34 % تقريباً).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 491-507
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.28

ثالثاً. تحليل اتجاهات نافذة بيع العملة الأجنبية: يتضح من الجدول رقم (3) السلسلة الزمنية لكميات العملة الأجنبية المباعة في نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق للفترة (2004-2020):

الجدول (3): العملة المباعة في نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق للفترة (2004-2020)

السنوات	العملة المباعة (مليون دولار) (1)	معدل النمو (2)
2004	4981	----
2005	9649	0.94
2006	11175	0.16
2007	15980	0.43
2008	25869	0.62
2009	33993	0.31
2010	36169	0.06
2011	39797	0.10
2012	48649	0.22
2013	53229	0.09
2014	52174	-0.02
2015	44304	-0.15
2016	33524	-0.24
2017	42201	0.26
2018	47133	0.12
2019	51125	0.08
2020	44080	-0.14

العمود (1) المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2022.
العمود (2): أعداد الباحثان.

يتضح من الجدول رقم (1) بأنها قد مرت بثلاث مراحل، فخلال الفترة (2004-2013) كانت متزايدة، إذ كانت بواقع (4981 مليون دولار) في عام 2004 واستمرت بعدها بالتزايد حتى أصبحت بواقع (53229 مليون دولار) في عام 2013، ويعود السبب في ذلك التزايد إلى تحسن الوضع المعاشي للمواطن وزيادة الاستيرادات العراقية لتلبية حاجات السكان المتزايدة (https://ar.m.wikipedia.org) خاصةً بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد 13 سنة من الحصار الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية فقد كانت خلال الفترة (2014-2016) والتي كانت فيها متناقصة، إذ وبعد أن تراجعت لتصبح بواقع (52174 مليون دولار) في عام 2014 واستمرت بعدها بالتناقص حتى أصبحت بواقع (33524 مليون دولار) في عام 2016، ويرجع سبب هذا التناقص إلى أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وسيطرة الارهابيين على عدة محافظات مما أدى إلى خروجها عن سيطرة الحكومة المركزية وقطع العديد من الطرق التجارية وما تبعها من معارك وعمليات

عسكرية مكثفة خلال العامين 2015 و2016، وكل ذلك أدى إلى انخفاض الاستيرادات خلال تلك السنوات الثلاث، أما المرحلة الثالثة فقد كانت خلال الفترة (2017-2019) والتي كانت فيها مبيعات النافذة من الدولار متزايدة، فبعد أن ارتفعت لتصبح بواقع (42201 مليون دولار) في عام 2017 استمرت بالتزايد لتصبح بواقع (51125 مليون دولار) في عام 2019، ويعود سبب ذلك التزايد إلى تحسن الوضع الأمني وتحرير المناطق من قبضة المسلحين وفتح الطرق التجارية المغلقة وعودة الاستيرادات لسابق نشاطها.

أما في عام 2020 فقد انخفضت مبيعات النافذة بما يقارب (7 مليار دولار) لتصبح بواقع (44080 مليون دولار)، وهذا التدهور هو استثنائي بسبب أزمة كورونا التي أثرت بشكل طارئ على حجم الاستيرادات العراقية، ويذكر بأن نافذة البيع قد توقفت عن العمل بشكل تام خلال هذا العام لفترات طويلة خاصةً في شهر نيسان وأيار وانخفاض الطلب على الدولار من قبل الأفراد الذين يقصدون السفر للعلاج أو الدراسة بسبب توقف حركة النقل بين الدول، فضلا عن وجود مشتريات من وزارة المالية لشهري أب وأيلول (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 28-29).

رابعاً. تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار: تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في المستوى العام للأسعار بشكل طردي أو عكسي، ونتيجة لتغير المتغيرات الكلية يتغير المستوى العام للأسعار وهذا ما سيتم ايضاحه من خلال تحليل العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار من خلال اتجاهات كل منهما، وذلك من خلال الجدول رقم (4)

يتضح من خلال الجدول رقم (4) العلاقة ما بين اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار في العراق للفترة (2004-2020)، إذ نلاحظ بأن العلاقة فيما بينهما كانت إيجابية خلال الفترة (2004-2016) والتي كانت خلالها السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي متزايدة بوتائر متزايدة، وفي الوقت نفسه كانت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار كانت متزايدة بوتائر طفيفة، أما خلال الفترة (2017-2020)، فقد كانت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار شبه مستقرة بالرغم من تباين السلسلة الزمنية لناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الجدير بالذكر بأن العلاقة كانت عكسية خلال السنوات 2017 و2018 وكذلك بالنسبة لعام 2020 تناقص فيه الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة نتيجةً للأزمة المزدوجة التي واجهت الاقتصاد العراقي والناجمة عن تفشي فيروس كورونا فضلا عن تدني الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط.

الجدول (4): العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتضخم في العراق للفترة (2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الانفاق الحكومي (2)	نافذة بيع العملة (3)	معدلات التضخم (4)
2004	102235	31521	4981	26
2005	103973	30831	9649	35.6
2006	109844	37494	11175	54.5
2007	111961	39309	15980	71.4

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الانفاق الحكومي (2)	نافذة بيع العملة (3)	معدلات التضخم (4)
2008	121728	67277	25869	80.4
2009	125457	55589	33993	87.2
2010	133437	70094	36169	89.3
2011	143566	78758	39797	94.3
2012	163513	105139	48649	100
2013	175683	119128	53229	102.4
2014	175865	83556	52174	101.6
2015	184498	70397	44304	104
2016	209986	67067	33524	104.1
2017	202608	75490	42201	104.3
2018	200896	80873	47133	104.7
2019	225058	111728	51125	104.5
2020	189399	76083	44080	105.1

المصدر: الأعمدة (1-3) البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2022.
العمود رقم (4) وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية / المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.

ما يتضح في الجدول رقم (4) وضع العلاقة ما بين الاتجاهات الزمنية للإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار في العراق للفترة (2004-2020)، إذ نلاحظ بأن العلاقة فيما بينهما كانت متباينة طيلة فترة الدراسة، ففي الوقت الذي كانت فيه السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار متزايدة بمعدلات منتظمة، كانت في الوقت نفسه السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي متزايدة بمعدلات متباينة مع ملاحظة انخفاضها في سنة 2009 نتيجةً للأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري)، واستمر هذا الحال حتى عام 2013، أما خلال الفترة (2014-2016) تناقص الإنفاق الحكومي بسبب أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 (الحرب ضد العصابات الارهابية)، وما تبعها من حروب التحرير، مما أدى إلى الاستقرار النسبي في السلسلة الزمنية للرقم القياسي للأسعار، واستمر هذا الاستقرار النسبي حتى بعد تزايد الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2017-2019) بسبب عودة النشاط الاقتصادي لسابق عهده بعد تحرير العديد من المناطق من سيطرة المسلحين، وكذلك بعد انخفاضه في عام 2020 بسبب الأزمة المزدوجة.

كما يتضح في الجدول رقم (4) العلاقة ما بين اتجاهات كمية العملة الأجنبية المباعة في نافذة بيع العملة الأجنبية والمستوى العام للأسعار في العراق للفترة (2004-2020)، إذ نلاحظ بأن العلاقة فيما بينهما كانت إيجابية خلال الفترة (2004-2013) والتي كانت خلالها السلسلة الزمنية لنافذة بيع العملة الأجنبية متزايدة بمعدلات متزايدة جداً، وفي الوقت نفسه كانت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار كانت متزايدة بمعدلات طفيفة، أما خلال الفترة (2014-2016)، فقد كانت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار شبه مستقرة بالرغم من تناقص السلسلة الزمنية

لنافذة بيع العملة الأجنبية ما يوحي بسلبية العلاقة فيما بينهم خلال تلك الفترة التي شهدت أحداث التاسع من حزيران لعام 2014 وما تبعها خلال عامي 2015 و2016، أما خلال الفترة (2017-2019) تحولت العلاقة إلى إيجابية بعد أن كانت السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار شبه مستقرة بالرغم من تزايد السلسلة الزمنية لنافذة بيع العملة الأجنبية نتيجةً لتحسن الوضع الأمني عن الفترة السابقة، وبقي الحال كما هو عليه في عام 2020 فيما يخص السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام للأسعار بالرغم من تناقص السلسلة الزمنية لنافذة بيع العملة الأجنبية لتوقفها لعدة فترات بسبب تفشي فيروس كورونا واقتصار الاستيرادات على الأدوية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة ترتبط بعلاقة مع المستوى العام للأسعار.
2. ضعف الجهاز الانتاجي في العراق، إذ يكون عديم المرونة للتغيرات التي تحصل في الطلب المحلي، أي أن زيادة الطلب المحلي لا يقابلها زيادة في الانتاج المحلي، لذلك يتم اللجوء إلى زيادة الاستيرادات، وبالتالي تسرب العملات الصعبة إلى الخارجي
3. أن الانفاق الجاري يشكل النسبة الأكبر من اجمالي الانفاق الحكومي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب دون أن يقابلهُ زيادة في الانتاج المحلي نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي من جهة وضعف الانفاق الاستثماري من جهة اخرى.
4. ساهمت سياسة نافذة بيع العملة للمركزي في تخفيض حدة الأسعار حيث لعبت دور كبير من خلال زيادة مبيعات الدولار إلى التجار مما ساهم في زيادة المستوردات لتكون قادرة على تغطية الطلب المحلي المتزايد، وبالتالي تعدّ نافذة بيع العملة الحل الأنسب في الوقت الحالي على الاقل.
5. إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي العراقي أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار وذلك لأن الناتج المحلي يسهم فيه قطاع النفط بنسبة كبيرة جداً وبالتالي أن زيادة الانتاج النفطي تؤدي الى زيادة الايرادات النفطية وبالتالي زيادة النفقات الحكومية والتي تنعكس على زيادة المستوى العام للأسعار.

ثانياً. المقترحات:

1. العمل على زيادة النفقات الاستثمارية وتوجيها نحو القطاعات الاقتصادية الضعيفة من أجل زيادة مساهمة القطاعات الضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي.
2. العمل على وضع رقابة دقيقة تعمل على مراقبة الاستثمارات المحلية لحين اكتمال المشروعات المقررة من قبل الحكومة، حتة لا تكون فيها نسب انحراف عن الانجاز وبالتالي فإن ذلك يهيئ فرص الاستثمار المحلي وزيادة الانتاجية في الداخل.
3. الاهتمام بالبنى التحية مثل شق الطرق والكهرباء والماء والخدمات العامة والتي تسهم في زيادة فرص الاستثمار، إذ إن واجب الحكومة هو تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار.
4. العمل على استخدام سياسات اقتصادية فعالة ومناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والذي يعمل على توفير فرص عمل للعاطلين من جهة وزيادة الانتاجية من جهة أخرى.
5. الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمهُ بمختلف الطرق من أجل عدم تثقيل كاهل الحكومات العراقية المتعاقبة في زيادة نفقاتها وخاصة الجارية.

6. تخفيض سعر الدولار المباع من قبل نافذة العملية الذي يوجه لشراء السلع الاستثمارية من جهة وزيادة سعر الدولار الموجه لزيادة السلع الاستهلاكية بدافع زيادة الانتاج المحلي من أجل تغطية الطلب المحلي وسد نقص الطلب الحاصل في الداخل والذي تغطيه الاستيرادات في الوقت الحالي.
7. عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، والعمل على تنويع مصادر الدخل وذلك لأن النفط مصدر ناضب فضلا عن أن النفط هو حق من حقوق الاجيال اللاحقة، لذلك يجب عدم زيادة الاستخراجات النفطية وتحديد نسبة معينة للاستخراج سنوياً.
8. العمل على انشاء صندوق سيادي يتم فيه المحافظة على الزيادة في الإيرادات النفطية واستخدامها في أوقات الازمات او تخصص نسبة منها للاستثمارات.
9. المحافظة على سعر الصرف العراقي من خلال اعتماد سعر صرف موازي لا يؤثر على الطبقات ذات الدخل المحدود ولا يأثر على ايرادات الحكومية، علماً أن أغلب ايرادات الحكومية هي دولار نفطي فزيادة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الايرادات الحكومية بالعملة المحلية عن طريق رفع سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية من جهة ورفع المستوى العام للأسعار من جهة اخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابراهيم، ابراهيم محمد الحسن، العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان (2000- 2016)، بحث منشور، السودان، الخرطوم، 2018.
2. انوار، بوعزيز، الزهرة، دراج فاطيمة، أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضايف، الجزائر، 2021.
3. الأيوبي، يقين سماح صلاح، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق والأردن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2020.
4. البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2022.
5. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2004-2020.
6. السلمان، مهند عبد الملك والبكر، أحمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، الرياض، 2016.
7. الشمري، مايح شبيب والطائي، علي عمران حسين، تحليل عوامل إنتقال أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011)، بحث منشور، مجلة الغري للعوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 31، العراق، الكوفة، 2014.
8. الجريدي، محمد علي، دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار، دراسة تحليلية وقياسية في الاقتصاد الليبي، للمدة (1970-2018)، بحث منشور، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد 1، العدد 5، ليبيا، الزاوية، 2020.
9. المراحي، البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، رسالة ماجستير، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، وهران، 2016.

10. الونداوي، نشأت مجيد حسن، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 82، العراق، بغداد، 2010.
11. بعلي، ملاك ونايلي، آمنة، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر للمدة (2014-2018)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، قالمة، 2021.
12. بهلول، لطيفة وحماد، أيمن والدهاش، أمال منصور، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2010-2014)، بحث منشور، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 2، الجزائر، العاصمة، 2019.
13. حافظ، ابوبكر عامر، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، تكريت، 2021.
14. حسين، هاشم علي، تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (1990-2018)، بحث تخرج، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، الموصل، 2019.
15. حميدة، حسيني ومحمد، شكوري سيدي، أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، مستغانم، 2021.
16. خضير، منعم أحمد وعبد الله، محمد عبد الله، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق (2001-2016)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 43، العراق، تكريت، 2018.
17. داغر، محمود محمد محمود ومحمد، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015)، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 99، العراق، بغداد، 2019.
18. راضي، حسن خلف وصلال، شاكر محمود وعكظ، صدام حمدان، تحميل وقياس العلاقة بين عرض النقود وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التركي، بحث منشور، مجلة دجلة، جامعة دجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 1، العراق، بغداد، 2019.
19. زغير، اكتفاء عذاب، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004-2015)، وزارة التخطيط العراقية، دائرة تخطيط القطّاعات، بغداد، 2017.
20. سحنون، فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف، 2010.
21. صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
22. عزري، حميد، أثر النفقات العامة على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، بسكرة، 2020.

23. علاوي، سيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، بغداد، 2016.
24. عوض، إيمان أحمد ومهدي، حنان خضاري، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بحث منشور، مجلة البحوث المالية، جامعة بور سعيد، المجلد 22، العدد 1، مصر، بور سعيد، 2021.
25. سويح، جمال وبن طيرش، عطاء الله، اختبار أثر سعر صرف الدينار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بحث منشور، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، مستغانم، 2020.
26. محمد، إيمان عبد السلام، أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، سوريا، دمشق، 2018.
27. محمد، طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية) سعر الصرف، النمو الاقتصادي) في الجزائر للمدة (1970-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، تلمسان، 2019.
28. مهدي، صباح رحيم وعبد الحسن أمل، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2016)، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، العراق، المثنى، 2019.
29. والي، صابرين عدنان، كاظم، ايمان علاء، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، العدد 35، السنة الثامنة، العراق، 2020.
30. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية للسنوات (2004-2019)
31. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/الجهاز المركزي لإحصاء/مديرية الحسابات القومية، 2004-2020.
32. يعقوب، جمال ودرويش، عمار، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للمدة (1988-2010)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ورقلة، 2013.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Qaiser, M. and Kasim, M., (2009), Non-Linearity between Inflation Rate and GDP Growth in Malaysia", Economics Bulletin, Vol. 29 no.3 pp. 1555-1569.
2. Svigir, M. and Milos, J., (2017), Relationship between inflation and economic growth; comparative experience of Italy and Austria, Journal of Finance and Law, vol. 5, issue 2, 91-101.
3. Tai D. N., (2014), Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, (Working paper- February 2014), JEL classification: E31; E63; E65; O57.
4. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82